المصدر: المستقبل اللبنانية
التاريخ : ٢٦ مـارس ٢٠٠٥

جنبلاط و"القرنة" يعلنان مواقفهما اليوم

والمعارضة ستطلب إحالة الوزراء على القضاء الدولي

كتلة الحريري تناشد مجلس الأمن محاكمة المشاركين في الجريمة

السلطة تحاول الالتفاف على تقرير فيتزجيرالد وتتهرّب من اللجنة الدولية

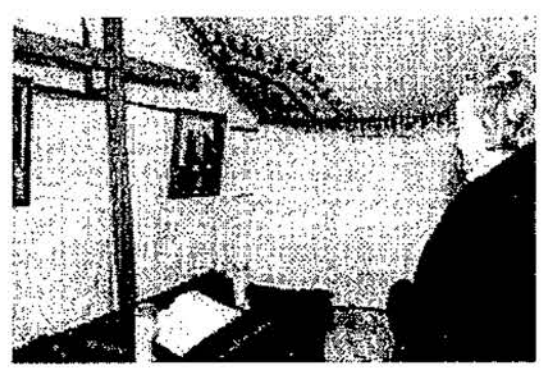

غداةَ تقرير لجنة التقصي الدوليـة عـن ظـروف وملابسـات وتـداعيات جريمة اغتيال الرئيـس الشهيد رفيق الحريـري، وهو التقرير الذي سيطر سيطرة تامة على الوضع السياسي الداخلي أمس، بـدا واضـحاً أن السلطة التي وجّه اليها التقرير "ضربة على الرأس"، أصيبت بارتباك عمدت الى معالجتـه باتجـاهين. الأول تمثل في الحملة على تقرير بيتر فيتزجيرالد التي تولاها وزراء الحكومة المستقيلة سليمان فرنجية وعدنان عضوم ومحمود حمود، للتقليل من أهميته وأهمية الخلاصات التي توصّل اليها. والثاني تمثـل في إثارة الضباب حول الموقف من لجنة التحقيق الدولية التي يوصي التقرير بتشكيلها، في ما بدا أنـه تراجع عن التعهد الذي قطعه رئيس الجمهورية اميل لحود للأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بالطلب اليه إجراء ما يلزم لكشف الحقيقة في جريمة الاغتيال.

الوزير فرنجية رأى في التقرير دعماً لما كان قاله سابقاً من أن التفجير حصل فوق الأرض، غير أنـه سارع الى الاعتراف بأن الآليات الأمنية في لبنان غير سليمة وذلك في قوله "نفتقد جهازاً أمنياً يناسـب حجم جرائم من هذا النوع"، كما في قوله ان "ليس ثمة تنسيق بين الأجهزة الأمنية".

وإذ اعلن رفضه إقالة قادة الأجهزة الأمنية "إرضاء للمعارضة" اعتبر ان خلاصـات التقريـر "تحليـل سياسي"، وحذر فرنجية من أن "صراع الاستخبارات الدولية في لبنان سيؤدي حتماً الـى خلـل أمنـي وسياسي"، وأن "لبنان مفتوح على كل الاحتمالات".

وقال "نريد معرفة صلاحيات اللجنة الدولية وطريقة عملها ضمن الأصول وما إذا كانت ستضم فرقـاء

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

معنيين بالصراع في لبنان والمنطقة أو محايدين (..)".

أما عضوم الذي وصف التقرير بأنه "لا يشكل وثيقة قضائية"، وقال إنه "اختلط فيه القانوني بالسياسي"، فقد اعتبر "ان قراراً دولياً بتشكيل لجنة تحقيق دولية يتطلب بحثاً على مستوى القانون الدولي وماهية القضاء الذي تأتمر به"، ولفت الى أنه "سيكون لدى لبنان الجواب في الوقت المناسب لأنه لا يفكر في إلغاء نفسه (..)".

من ناحيته وجد حمود أن "فريق التقصي تجاوز صلاحياته بالذهاب الى أبعد مما هو محدد في مهمته، وذلك في الاستنتاجات التي قدمها". واعتبر أن التقرير "وصفي ويخلص الى استنتاجات لم تكن موثقة ولا مبنية على مستندات وأدلة". وأعلن رفض "مسّ التقرير بدور الدولة"، وأن "لبنان ينتظر قرار مجلس الأمن ليبني على الأمر مقتضاه (..)".

في المقابل، رأى نواب "كتلة قرار بيروت" و"تيار المستقبل" في بيان أصدروه أمس بعد اجتماعهم في حضور الوزراء السابقين بهيج طبارة وفؤاد السنيورة وسمير الجسر أن "محتوى التقرير الدولي يؤكد ما طالبت به الكتلة والتيار وعائلة الرئيس الشهيد رفيق الحريري لجهة تعيين لجنة تحقيق دولية".

وأضافوا أن "التقرير أكد ما كان يدركه اللبنانيون من فشل الأجهزة الأمنية اللبنانية والاستخبارات العسكرية السورية، التي حمّلها التقرير مسؤولية نقص الأمن والحماية وعدم تطبيق القانون والنظام وتوفير المناخ الملائم لاغتيال الرئيس الشهيد". وأكدوا على ما جاء في التقرير لجهة "حقيقة أن التحريض السياسي المنظم والمبرمج شكّل خلفية الاغتيال، ما يؤشر الى مسؤولية سياسية لا يمكن تجاهلها".

واعتبروا أن "التقرير حوّل المطلب الوطني بوجوب تنحية قادة الأجهزة الأمنية والنائب العام التمييزي الى ضرورة لم تعد تحتمل التسويف". ووجهوا نداء الى مجلس الأمن الدولي لـ"المسارعة الى تشكيل لجنة دولية تتمتع بأوسع صلاحيات قضائية (..)".

المعارضة

في هذه الأثناء، وفيما توافقت ردود فعل المعارضة على اعتباره "مضبطة" اتهامية للنظام الأمني ـ الاستخباراتي في لبنان مرحبة بتشكيل لجنة تحقيق دولية، بدا أن المعارضة أخذت لنفسها بعض الوقت قبل أن تحدد موقفاً بالعناوين السياسية التي ترى طرحها في ضوء التقرير.

رئيس "اللقاء الديموقراطي" النائب وليد جنبلاط قال لـ"المستقبل" إنه في صدد قراءة التقرير ودراسته وهو سيعلن موقفه قبل ظهر اليوم. كذلك علمت "المستقبل" أن "لقاء قرنة شهوان" يعقد استثنائياً اليوم لإعلان موقفه.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وينتظر ان تعقد المعارضة اجتماعاً موسعاً الأسبوع المقبل بعد عطلة الأعياد، لمناقشة تطورات الوضع العام بما في ذلك تقرير فيتزجيرالد.

غير ان المشاورات الأولية بين أركان المعارضة أفضت الى اعتبار أن "مطلب إقالة مسؤولي الأجهزة الأمنية اكتسب بالتقرير مزيداً من المصداقية والزخم"، وأن "إقالة مسؤولي الأجهزة ووضعهم في تصرف التحقيق الدولي غدا مطلباً جوهرياً"، إضافة الى "الوزراء المعنيين الذين يتحملون مسؤوليات سياسية، والذين يجب تعليق أدوارهم في هذا الشأن وإحالتهم الى التحقيق الدولي أيضاً".

وذكرت مصادر المعارضة لـ"المستقبل" أن "ذلك كله أي تشكيل لجنة التحقيق الدولية وإقالة مسؤولي الأجهزة الأمنية وإحالتهم مع الوزراء الى التحقيق الدولي، يفترض أن يمكن من تشكيل حكومة مناسبة للانتخابات النيابية".

وإذ أجمعت الأوساط السياسية على اختلافها، على اعتبار أن ما بعد التقرير غير ما قبله توقعت أن يفرض التقرير نفسه على الحركة السياسية في الأيام المقبلة وأن يترك تداعيات على المسألة الحكومية التي "استراحت" أمس فيما أرخى التقرير ظلاله على الوضع العام.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية